S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/974
15 September 1999

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الصحفي الصادر عن الدورة الثانية والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في جدة. وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد جاسم سمحان النعيمي
السفير
المندوب الدائم

99-26576 160999 170999

المرفق

البيان الصحفي الصادر عن الدورة الثانية والسبعين
للمجلس الوزاري

عقد المجلس الوزاري دورته الثانية والسبعين يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، في مدينة جدة، برئاسة معالي راشد بن عبد الله النعيمي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة	وزير خارجية دولة البحرين
صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل	وزير خارجية المملكة العربية السعودية
معالي يوسف بن علوي بن عبد الله	الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان
معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	وزير خارجية دولة قطر
معالي سليمان ماجد الشاهين	وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الكويت

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل ابراهيم الحجيلان، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رفع المجلس الوزاري إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكـــة العربية السعودية حفظه الله، أصدق مشاعر المواساة بوفاة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن فهد بن عبد العزيز الرئيس العام لرعاية الشباب، سائلا المولى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه.

واستعرض المجلس الوزاري مسيرة التعاون المشترك ومستجدات القضايا والأوضاع السياسية والأمنية، الإقليمية والعربية والدولية، محل اهتمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- **مسيرة التعاون المشترك**

* الشؤون الاقتصادية:

تابع المجلس الوزاري مسيرة العمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس، من خلال محاضر اللجان الوزارية وما رفع إليه من تقارير بهذا الشأن.

فقد اطلع المجلس على ما توصلت إليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الخمسين المنعقد في مدينة الرياض خلال شهر أيار/ مايو ١٩٩٩ بشأن إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وأعرب عن ارتياحه للانتهاء من تصنيف جميع السلع لأغراض توحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس تجاه العالم

الخارجي، والتقارب الذي تم في وجهات النظر، حول نسب التعرفة الجمركية المقترحة على فئتي السلع الأساسية وبقية السلع. ووافق المجلس على توصية اللجنة بإلغاء شرط الملكية الوطنية الوارد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة كشرط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني، وقرر رفعها للمجلس الأعلى لاعتمادها.

واطلع المجلس على ما توصلت إليه لجنة التعاون الكهربائي والمائي في اجتماعيها العاشر والحادي عشر اللذين عقدا خلال شهري آذار/ مارس وحزيران/يونيه من هذا العام، بشأن إقرار عقد تأسيس هيئة الربط الكهربائي ونظامها الأساسي ومقرها في المملكة العربية السعودية وإشهارها كشركة مساهمة تمهيدا لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع.

وأخذ المجلس علما بما اتخذته اللجنة الوزارية للبريد والاتصالات، في اجتماعها الحادي عشر الذي عقد خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٩، من توصيات بما في ذلك تخفيض أسعار التحاسب بين دول المجلس تمهيدا لتخفيض أسعار المكالمات فيما بينها.

كما أخذ علما بما ورد في محضر الاجتماع الثامن للجنة التخطيط والتنمية، الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، من قرارات وتوصيات بشأن تطوير عمل لجنة التعاون العلمي والتقني وتعزيز عمل لجنة رؤساء الأجهزة الإحصائية في دول المجلس، وتوحيد الفترات الزمنية للتعدادات العامة في دول مجلس التعاون.

واستمع المجلس إلى تقرير عن سير المفاوضات مع المفوضية الأوروبية بشأن استكمال اتفاق التجارة الحرة بين دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي، كما وافق على طلب دولة البحرين تسلُّم منصب رئيس بعثة مجلس التعاون في بروكسل ابتداء من عام ٢٠٠٢.

كما استمع المجلس إلى تقرير بشأن التفاوض على إعلان مبادئ للتعاون المشترك بين دول المجلس ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (افتا)، ووافق على الإعلان بالصيغة المرفوعة إليه.

واستعرض المجلس الوزاري الأوضاع الحالية للسوق البترولية مبديا ارتياحه للتحسن في مستويات الأسعار، واستمرار الالتزام بالاتفاق الذي تم مؤخرا بين دول الأوبك من ناحية والدول خارج الأوبك من ناحية أخرى، والذي ساهم بما يضمن تحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

* الشؤون العسكرية:

استمع المجلس إلى تقرير حول نتائج الاجتماعات الخاصة بالتنسيق والتعاون في المجالات العسكرية، وعبَّر عن ارتياحه لما تحقق في هذا المجال.

* شؤون الإنسان والبيئة:

اطلع المجلس الوزاري على عدد من تقارير المتابعة في مجالات البيئة والصحة والتعليم والثقافة والشباب والرياضة، وأبدى ارتياحه لما أحرزه التعاون المشترك من تقدم في هذه المجالات، مؤكدا على دعم دول المجلس في إبقاء المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا في دولة البحرين بصفة دائمة.

* الشؤون القانونية والتعاون العدلي:

استعرض المجلس الوزاري ما توصل إليه أصحاب المعالي وزراء العدل في دول المجلس، في اجتماعهم العاشر الذي عقد في دولة الكويت، بشأن تطوير وتعزيز التعاون العدلي المشترك بين دول المجلس، وعبَّر عن ارتياحه لذلك.

• القضايا السياسية

* تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت:

ناقش المجلس الوزاري تطورات تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الناتجة عن عدوانه على دولة الكويت، ولاحظ أنه، بعد مضي أكثر من تسعة أعوام، لا يزال العراق يماطل في تنفيذ جوانب أساسية من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة، وعبَّر مجددا عن أسفه لاستمرار النظام العراقي في تحدي قرارات الشرعية الدولية ورفضه للمبادرات والمقترحات العربية والدولية الهادفة إلى إيجاد آلية ومنهجية فعالة، وذلك في إطار التعاون مع الأمم المتحدة، لرفع الحظر الاقتصادي الدولي عن العراق وإنهاء معاناة الشعب العراقي الشقيق.

وفي هذا الإطار أكد المجلس الوزاري مجددا مطالبته الحكومة العراقية الإسراع في التجاوب مع القرارات والنداءات العربية والدولية الداعية إلى ضرورة الالتزام بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن، والتعاون التام مع الأمين العام للأمم المتحدة، لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة وخاصة ما يتصل منها بالتعاون الجاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإطلاق سراح الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية، والامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي أو عدواني ضد دولة الكويت والدول المجاورة التزاما بقرار مجلس الأمن ٩٤٩ (١٩٩٤)، وبما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد المجلس أنه لا يزال يتوجب على العراق، إثبات نواياه السلمية تجاه جيرانه قولا وعملا، والاعتراف بأن غزوه لدولة الكويت هو خرق للمواثيق الشرعية العربية والدولية، وانتهاك لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وميثاق الأمم المتحدة.

وتأكيدا لمواقف دول المجلس الثابتة ومسؤولياتها الإقليمية والعربية والدولية، عبَّر المجلس مجددا عن تعاطفه ومشاركته الصادقة للشعب العراقي الشقيق في معاناته التي يتعرض لها نتيجة لسياسات وتعنت حكومته. وأكد على عزمه مواصلة جهوده الهادفة إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي الذي طالت معاناته، وعلى ضرورة الحفاظ على استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

* العلاقات مع إيران:

استعرض المجلس الوزاري ما قامت به اللجنة الثلاثية المكلفة بتهيئة الأجواء للدخول في مفاوضات مباشرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول موضوع الجزر. وطلبت اللجنة من المجلس الوزاري الموافقة على أن تستمر اللجنة في مساعيها التي باشرت بها والهادفة لاستكمال تهيئة الأجواء لإجراء المفاوضات المباشرة بين البلدين، دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية.

• مسيرة السلام في الشرق الأوسط:

تابع المجلس الوزاري مستجدات مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وإذ يرحب المجلس بالاتفاق الذي تم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في منتجع شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، ليأمل أن يكون ذلك الاتفاق مقرونا بالنوايا الصادقة والتنفيذ التام والدقيق من جانب الحكومة الإسرائيلية.

وعبَّر المجلس الوزاري عن قناعته بأن العملية السلمية في الشرق الأوسط لن تكتمل إلا بإعادة الحقوق العربية المشروعة إلى أصحابها، تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية وأسس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥، وحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأكد المجلس الوزاري دعمه الكامل لسوريا في مطالبتها باستئناف المفاوضات من حيث توقفت، وحقها المشروع في استعادة كامل مرتفعات الجولان السورية المحتلة والانسحاب الإسرائيلي إلى خط الحدود القائم في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ و ٤٢٦ دون قيد أو شرط.

وإذ يشيد المجلس الوزاري بالجهود العربية والدولية التي بُذلت لتوصل الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، إلى اتفاق شرم الشيخ، ليدعو راعيي عملية السلام، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إلى مواصلة بذل وتكثيف جهودها ومساعيها كشريك فاعل في عملية السلام، والعمل على إحياء المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

* نزع أسلحة الدمار الشامل:

أكـــد المجلس الوزاري مجـــددا مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وأكد مجددا ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بحث المجلس الوزاري آثار الزلزال المدمر الذي تعرضت له جمهورية تركيا الشقيقة، وعبَّر عن صادق مواساته وتعاطفه مع الجمهورية التركية وشعبها لضحايا الزلزال الذي أوقع عددا كبيرا من القتلى والجرحى، سائلا الله العلي القدير أن يلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان. وإسهاما من دول المجلس في تخفيف آثار هذا الزلزال المدمر، واستمرارا للمساعدات العاجلة التي بادرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تقديمها إلى الجمهورية التركية، وتقديرا منها للعلاقات التاريخية والروابط الثقافية والإسلامية التي تجمع بينهما، قررت المساهمة في تنفيذ برنامج تمويلي في حدود مبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي موجهة لتمويل مشاريع إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتضررة من الزلزال. وفي سبيل إنجاز هذه المهمة ستقوم بعثة فنية مشتركة من دول المجلس بزيارة جمهورية تركيا قريبا لتحديد المشاريع التي ستمول، بالاتفاق مع الجهات المعنية فيها.

تابع المجلس الوزاري الأحداث في جزر تيمور الشرقية وما تتعرض له الجمهورية الإندونيسية من ضغوط رغم قبولها بالنتائج التي انتهت لها الانتخابات، والعمل على وضع هذه النتيجة موضع التنفيذ من خلال تهدئة الوضع والسيطرة عليه. وأعرب المجلس الوزاري عن أمله في مساندة المجتمع الدولي للحكومة الإندونيسية تسهيلا لجهودها في إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة.

صدر في مدينة جدة
في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

- - - - -